

جدل كويتي بشأن انفلات أعداد العمالة المصرية

قيود السعودية وارتفاع سعر الدينار يجذبان المصريين إلى الكويت

تصاعد الجدل في الكويت إلى درجة الغليان بشأن مشاكل العمالة المصرية، وبدأ يدفع إلى فرض قيود عليها بسبب ضعف المهارات والتدريب وانتشار التشغيل غير الشرعي في وقت تسعى فيه الكويت لتوطين الوظائف وضبط الاختلالات المالية.



محمد حماد
صحافي مصري

إلى الدول العربية بتأشيرة سياحية أو تجارية ولا يقومون باستخراج تصاريح عمل، وبالتالي فإن العدد الحقيقي للعمالة يفوق الأرقام الرسمية بكثير.

واستأثرت الدول العربية بالغالبية الساحقة من تصاريح عمل المصريين ونسبة 97 بالمائة، وبلغ عدد التصاريح الجديدة نحو 378 ألفاً، إضافة إلى تجديد أكثر من 668 ألف تصريح.

وتزايد إقبال العمالة المصرية على السوق الكويتية بشكل كبير بعد القيود التي وضعتها السعودية على تشغيل الوافدين في إطار خطتها لتوطين الوظائف، ما دفع شريحة كبيرة منهم إلى التوجه إلى الكويت.

واحتلت الكويت المركز الثاني في استقدام العمالة المصرية بعد السعودية بنحو 230 ألف تصريح بينها 221 ألفاً للرجال ونسبة الألف للنساء، ومثلت 22.1 بالمائة من إجمالي تصاريح عمل المصريين في الدول العربية.

ويبدو أن الرقم الذي أثار الكويت هو منح 98 ألف تصريح عمل جديد للعمال المصريين ونموها السريع الذي تجاوز في المتوسط 8 آلاف تصريح شهرياً.

لكن وزير الشؤون الاقتصادية الكويتية، قالت إن "المعدل الشهري الحقيقي لدخول العمالة المصرية إلى الكويت يتراوح بين 1400 و2200 شهرياً في القطاع الخاص".

وقال محمود سويلم مدرس لغة إنجليزية مصري "سافرت إلى الكويت بتأشيرة تجارية خلال فترة الصيف للبحث عن فرصة عمل كي التحق بأي مدرسة بعد ضيق الحال في مصر".

وأوضح لـ"العرب" أن هذا هو حال معظم المصريين الباحثين عن فرص عمل في الكويت "لأن فرص الحصول على وظيفة وأنا في الكويت أعلى بكثير من البحث عنها من خلال المكاتب المصرية للتشغيل في الخارج".

ويصل عدد سكان الكويت إلى نحو 4.5 ملايين نسمة منهم 1.3 مليون كويتي ونحو 3.2 ملايين وافد أجنبي.

ويجسد معظم المصريين في الكويت في وظائف التشييد والبناء والتدريب،

القاهرة - فجر انفلات تشغيل العمالة المصرية أزمة في البرلمان الكويتي بعد أن كشفت بيانات رسمية مصرية عن زيادة مستمرة في عدد تصاريح العمل في الدولة الخليجية.

وأنت تلك الأرقام إلى احتدام الجدل بين لجنة تنمية الموارد البشرية في البرلمان الكويتي والحكومة، الأمر الذي دفع للجنة إلى اتهام الحكومة بالتراخي في تنفيذ خطط توطين الوظائف (التكويت) وعدم تنظيم استقدام العمالة.

وتستهدف الحكومة عبر خطط التكويت إحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية في الوظائف العامة في المرحلة الأولى وتسعى لتعميمها على جميع الوظائف في مرحل لاحقة.

ومع تصاعد الأزمة هرعت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إلى تكذيب الأرقام، ما حدا بجهاز الإحصاء المصري إلى إصدار بيان رسمي بعدد العمالة وتصاريح العمل التي صدرت للمصريين للعمل في الكويت.



غريب محمد
العمالة المصرية تحتاج تأهيلاً لمنافسة العمالة الآسيوية في الخليج

مريم العقيل
معدل دخول العمالة المصرية يصل إلى 2200 شخص شهرياً

وقال الجهاز إن إجمالي تصاريح العمل الصادرة للعمل بالخارج وصل إلى نحو مليون تصريح خلال العام الماضي مقابل 1.16 مليون قبل عام.

وتبدو هذه الأرقام ضعيفة جداً مقارنة بعدد العمالة المصرية في الخارج، حيث يتجه عدد كبير من المصريين إلى السفر



لا مفر من مواجهة تغيرات سوق العمل الخليجي

التي تعمل فيها لأنها تنتج وتمثل قيمة مضافة حقيقية في مجالات عملها.

وذكر أن العمالة المصرية في أسواق الخليج تحتاج إلى غطاء سياسي لوقف المضايقات عبر توقيع اتفاقيات ثنائية تلزم أصحاب الأعمال بعدم استقدام عمالة رخيصة بشكل غير شرعي.

ويبقى القاسم المشترك في البحث عن فرص عمل في الخارج هو سعي الشباب للهروب من دائرة الفقر التي اتسعت لتضم ثلث المصريين تقريبا.

ومن المتوقع أن تجري مناقشة قضايا العمالة المصرية في الكويت على جدول أعمال زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى الكويت، والتي من المقرر أن تبدأ غدا السبت.

ويرجع تركيز العمالة المصرية على السوق الكويتية إلى فارق سعر العملة بين الجنيه المصري والدينار الكويتي، وأوضح أن مصر كانت المحرك الرئيسي للقوى العاملة في دول الخليج منذ الخمسينيات وحتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي بسبب جودة التدريب.

وقال إن "المصريين كانوا قمة الهرم في وظائف كثيرة، على رأسها التدريس والطب والهندسة، لكن ذلك تراجع حالياً".

ويعد تدني معدلات الأجور للمصريين العاملين في دول الخليج والعمل بطرق غير شرعية من التحديات الكبيرة، التي تحتاج إلى اتفاقيات ثنائية لتوفير الأوضاع ومنع اندلاع المشكلات باستمرار مع أصحاب الأعمال.

منظمات المجتمع المدني توفير برامج تدريبية للعمالة الراغبة في السفر إلى الخارج لتصل إلى المستوى المطلوب.

وأوضح أن مصر كانت المحرك الرئيسي للقوى العاملة في دول الخليج منذ الخمسينيات وحتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي بسبب جودة التدريب.

وقال سعيد هندي، نائب رئيس شعبة شركات إلحاق العمالة بالخارج في الغرفة التجارية للقاهرة إن "الأشخاص غير الحاصلين على مؤهلات هم الأكثر تعرضاً للهجوم والمضايقات".

وأكد لـ"العرب" أن العمالة المصرية والغنية اكتسبت احترام الدول العربية

منظمات المجتمع المدني توفير برامج تدريبية للعمالة الراغبة في السفر إلى الخارج لتصل إلى المستوى المطلوب.

وأوضح أن مصر كانت المحرك الرئيسي للقوى العاملة في دول الخليج منذ الخمسينيات وحتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي بسبب جودة التدريب.

وقال إن "المصريين كانوا قمة الهرم في وظائف كثيرة، على رأسها التدريس والطب والهندسة، لكن ذلك تراجع حالياً".

ويعد تدني معدلات الأجور للمصريين العاملين في دول الخليج والعمل بطرق غير شرعية من التحديات الكبيرة، التي تحتاج إلى اتفاقيات ثنائية لتوفير الأوضاع ومنع اندلاع المشكلات باستمرار مع أصحاب الأعمال.

والقطاعات التي تحتاج إلى مجهود بدني، ومعظمهم عمالة غير مدربة ما يؤدي إلى حدوث مشكلات قد تصل إلى حد الأزمات.

وشهد العام الماضي الحكم بالسجن على كويتي بنحو 17 عاماً بعد أن اعتدى على وأدم مصري بالضرب المبرح، وهي واقعة أطلق عليها "مشاجرة الشيوخ".

وكادت تصل إلى أزمة بين البلدين قبل أن تتدخل وزارة الهجرة المصرية لإنصاف العامل.

وأشار غريب محمد، خبير التدريب والموارد البشرية، إلى أن العمالة المصرية تحتاج إلى تثقيف وتأهيل، لأن هناك منافسة قوية جداً في أسواق الخليج مع عمالة شرق آسيا.

وأكد لـ"العرب" أن معالجة ذلك الخلل لم يبدأ إلا مؤخراً من خلال محاولات

أرامكو تدرس إدراج أسهمها في طوكيو

الرياض - كشفت مصادر سعودية مطلعة أمس أن شركة أرامكو النفطية العملاقة تخطط لطرح الاكتتاب الأولي على مرحلتين تبدأ الأولى في السعودية

مع إدراج أسهم ضمن مرحلة ثانية في بورصة عالمية ربما تكون بورصة طوكيو. وأعلنت أرامكو خططها لطرح نحو 5 بالمائة من أسهمها للاكتتاب العام في 2020 أو 2021 في عملية يتوقع أن تكون أكبر عملية طرح لاسهم في العالم.

ونسبت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أمس مسؤولين ومستشارين سعوديين، لم تكشف عن هويتهم، قولهم إن الشركة العملاقة "تدرس خطة لجمع ما يصل إلى 50 مليار دولار في إدراج في البورصة السعودية".

وأشارت المصادر إلى أن أرامكو، أكبر شركة للطاقات في العالم، تفضل طوكيو للمرحلة الثانية لخطة الاقتتاب المقترحة.

وفي حال تأكد ذلك فإنه سيتشكل نسخة لبورصة لندن ونيويورك وهونغ كونغ التي تسعى جميعها إلى الحصول على حصة من عملية الاكتتاب المنتظرة.

وأوضحت المصادر أن عدم الوضوح السياسي في بريطانيا بسبب البريكست، والاحتجاجات في هونغ كونغ قللا فرص الدولتين في استقطاب عملية الاقتتاب. وتعتبر خطة الاكتتاب حجر الزاوية لبرنامج ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، للإصلاح الاقتصادي، والتي تاجلت أكثر من مرة خلال العامين الماضيين.

وتهدف "رؤية 2030" التي طرحها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 2016، إلى وقف ارتهاق الاقتصاد السعودي، الأكبر في المنطقة العربية، للنظير عبر تنويع مصادره.

السنوات الماضية، رغم الأضرار التي لحقت بالخبزينة العمومية وبالأسواق الجزائرية التي تحولت إلى مكب نفايات.

وكان القطاع يستفيد من عدة مزايا جبائية وجمركية، نظير إعفاء ناشطيه من دفع الضريبة على القيمة المضافة المقدره آنذاك بنحو 17 بالمائة، والحقوق الجمركية المقدره بنحو 30 بالمائة، فضلا عن الرسم على النشاط والسعر التفضيلي للطاقة وللأوعية العنقارية التي شيدت عليها المصانع.

وأفضت التحقيقات الأولية الجارية مع المسؤولين الكبار في نظام بوتفليقة، إلى ضلوع رؤساء حكومات ووزراء ومديرين تنفيذيين على غرار عبدالمالك سلال وأحمد أوجيحي ويوسف يوسف في ملفات فساد متصلة بقطاع الترتيب والتجميع تعمل لصالح لوبيات نافذة في الحكومة ورجال المال والأعمال.

وتعتبر السوق الجزائرية من بين أكبر أسواق القارة الأفريقية حيث يصل سقف استهلاكها إلى 600 ألف سيارة مركبة، وهو ما جعل الخزينة العمومية تتعرض إلى نزيف حاد في العملة الصعبة، حيث وصل مستوى الإنفاق في القطاع إلى حدود الستة مليارات دولار.

وفي خطوة لتقليص فاتورة الاستيراد، أعادت الحكومة في 2014 رسم خارطة المستفيدين من الربع حسب النفوذ والعلاقات تحت مسمى بحث نشاط التجميع والترتيب الذي استحوذ عليه رجال أعمال مقربون من السلطة.

ومنذ ذلك الوقت بات القطاع رهن احتكار تلك اللوبيات التي فجرت الأسعار وتلاعبت بالنوعية وبالامتيازات الممنوحة لها.

وذهب الرئيس السابق لجمعية وكلاء السيارات يوسف نباش إلى وصف القطاع بـ"الكذب الكبرى" التي عاش النظام السياسي وأزرعه المالية والاقتصادية على أنقاضها طيلة

جهود جزائرية لترقيع فوضى تجميع السيارات

دفتر شروط "دقيق" لتلافي أخطاء وسلبيات النمط القديم، ووضع البات صامرة في ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال وضمان خدمات ما بعد البيع، فضلا عن الشروط التقنية وقطع الطريق على نشاط عصابات التزوير والسرقة العابرة للحدود.

10 بالمائة نسبة لم تتجاوزها المكونات المحلية لغياب الشفافية وتكاليف الاستيراد

وذكرت إحصائية رسمية صدرت مؤخرا عن الحكومة بأن السوق الجزائرية استقبلت 100 ألف سيارة ومركبة من المصانع المحلية، إلا أن ذلك لم يلب حاجياتها المتصاعدة، مما يؤكد حالة العجز التي تعاني منها السوق جراء تذبذب القطاع والظروف الاستثنائية التي يمر بها.

وكشف مصدر مطلع لـ"العرب" أن المصانع التابعة لعلامات يونداي وفولكسفاغن وكيا قد توقف النشاط بها، وأن الإدارات بانت منتع عن استلام الطلبات منذ شهرين تحسبا لعدم الوفاء بها، في حين يعاني زبائن سابقون من صعوبات في استرداد أموالهم رغم أنهم استنفدوا المهلة القانونية لسند الطلب، بسبب الأوضاع التي تعاني منها تلك الشركات.

وذهب الرئيس السابق لجمعية وكلاء السيارات يوسف نباش إلى وصف القطاع بـ"الكذب الكبرى" التي عاش النظام السياسي وأزرعه المالية والاقتصادية على أنقاضها طيلة

العلامات في دول منتجة أخرى إلى جانب السمعة السيئة التي لاقت مصانع الترتيب والتجميع، التي دخلت في أزمة خانقة منذ الازج بملاكها في السجن الاحتياطي، وتعطل عملية استيراد القطع من الخارج.

وذكر مصدر حكومي لـ"العرب" أن الحكومة تنوي العودة إلى النمط القديم تمهيدا للتخلص من تركة نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في هذا المجال، لاسيما وأن معظم المؤسسات الناشطة لم تحقق مردودية محترمة للزخينة العمومية.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة الاندماج لا تزال ضعيفة لا تتعدى حوالي 10 بالمائة، فضلا عن غياب الشفافية في دورة الإنتاج والشكوك التي تحوم حول فورة القطع والأجزاء المستوردة.

ولفت المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إلى أن الحكومة بصدد وضع



صناعة في مهب رياح الفساد

أجبر تفاقم الخراب في صناعة تجميع السيارات بعد اعتقال رجال أعمال نافذين بشبهة الفساد الحكومية الجزائرية على إعادة فتح ملف استيراد السيارات المستعملة رغم العقبان الكثيرة، في محاولات مرتبكة لمعالجة أزمت القطاع المتراكمة منذ عقدين من الزمن.



صابر بلادي
صحافي جزائري

الجزائر - تتجه الحكومة الجزائرية إلى إقرار قانون جديد، يقضي بالسماح للأفراد باستيراد السيارات والمركبات المستعملة، في خطوة لتعطية العجز الذي تعاني منه السوق المحلية.

وترأسن السلطات على الخطوة لاحتواء الأزمة العميقة التي يمر بها مجال تتركب وتجميع المركبات بسبب التحفظ القضائي الذي يشمل معظم المؤسسات الناشطة في هذا القطاع.

والمج وزير التجارة محمد جلاب، في آخر تصريح له، إلى أن القانون الذي يحدد دفتر شروط استيراد المركبات والسيارات المستعملة هو رهن دراسة وتشاور لدى اللجان الحكومية المختصة، ما يوجب العودة الوصاية إلى الإجراء القديم من أجل تلبية طلبات السوق المحلية.

ويرتقب أن تصادق الحكومة على القانون قريبا ليحل حيز التنفيذ مع مطلع العام المقبل، في تحرك الهدف منه للممة تبعت أوراق القطاع، الذي تحول إلى "أكذوبة" كبيرة روجت لها السلطة السابقة طيلة السنوات الماضية.

وأدرج القضاء مؤخرا معظم المؤسسات الناشطة في القطاع تحت التحفظ وتم اعتقال أصحابها بشكل مؤقت بشبهة الفساد وتهريب ونهب المال العام على غرار ممثلي علامات